

التحول الديمقراطي المعاق والضرورة التاريخية للنضال الديمقراطي الوحدوي

عبد الغني بوستة السرايري

1. حصيلة المسلسل الانتخابي أو الديمقراطية التي تسير على رأسها...

بات من المعروف داخليا وخارجيا أن سائر "التجارب الانتخابية" التي شهدتها بلادنا منذ الاستقلال، تجارب مطعون فيها نظرا لما عرفته من تزوير وتدخلات مباشرة من طرف الجهاز التنفيذي. ويتم هذا التدخل بوسائل مختلفة متنوعة، بدءا بالدعاية الواضحة لصالح مرشح الإدارة وصولا إلى طريق الترهيب والترغيب، ومرورا باختطاف صناديق الاقتراع والتصرف في محتوياتها، واستعمال المال والرشوة وإباحة وتشجيع المتاجرة بأصوات الناخبين والإعلان رسميا عن نتائج مغايرة لنتائج الفرز المحلي... الخ.

وعلى مر السنين والعقود، أعادت "التجارب الانتخابية" إنتاج نفسها وازدادت وسائل وطرق وتدخل الجهاز التنفيذي فيها مهارة وفطنة وخبرة، حتى أصبح التدخل المثالي بالنسبة إليه يعتمد أساسا على الطرق غير المباشرة للتحكم في اللعبة الانتخابية من وراء الستار، والتظاهر باحترام قوانينها مع استبدال الأدوار لأكثر من طرف ضمنها... وهكذا أصبح الجهاز التنفيذي يسعى إلى تحديد النتائج المبتغاة من الانتخابات مسبقا، ويمتحن سيناريوهات تحقيقها بوسائل عصرية، ثم يعمل على التوصل إلى تلك النتائج بالاعتماد أساسا على الطرق غير المباشرة. أما الوسائل التعسفية المباشرة -التي لم يتم التخلي عنها إطلاقا بل والجاهزة للاستعمال في أي لحظة- فيتم اللجوء إليها في حالة تعرض السيناريو المرسوم لما يعرفه أو يحول دون تطبيقه.

وأصبح التحديد المسبق للنتائج المرغوب فيها يخضع -بمنطق الجهاز التنفيذي- إلى المقاييس التالية:

- من جهة، مكافأة الأحزاب السياسية الموالية للحكم حسب درجة ولائها وأهمية الدور الذي سيسند إليها ضمن الأغلبية البرلمانية المصنوعة والمضمونة سلفا.
- ومن جهة ثانية، اصطناع صورة عن نتائج الانتخابات تكون قابلة للتصدير بحيث لا تكون مفرطة في التزوير الفج، مع العمل على تقليد مظاهر وشكليات الديمقراطية الغربية (التعددية التصنيف يسار-يمين، الحوارات والمناقشات المتلفزة...) لتجميل صورة الديمقراطية الشكلية وإبراز التعددية وكثرة الاتجاهات والجهات المشاركة في اللعبة كعربون عن مصداقيتها.

هذا مع العلم أن الإطار الدستوري المحكم والمثبت سلفا، والقانون الانتخابي المصنوع والمعد على هوى الجهاز التنفيذي، والدور الرسمي الموكول لهذا الأخير في الإشراف العملي على الانتخابات وإدارة دفتها، إن هذا كله يجنب التعرض لأية مفاجأة

"سيئة" ويمنع سلفا ولوج طريق التغيير الديمقراطي الجدي والبناء. فبالإضافة لكون نتائج الانتخابات وتشكيلة الأغلبية مضمونة ومتحكم فيها، فإن صلاحيات وسلطات البرلمان نفسها تبقى محدودة ومحصورة دستوريا مما يجعل من مجلس النواب عبارة عن غرفة لتسجيل قرارات الحكومة ليس إلا... أما أسس الديمقراطية المتعارف عليها إنسانيا وحضاريا (سيادة الشعب، فصل السلطات، حقوق المواطنة الكاملة، دولة الحق والقانون، انتخابات حرة ونزيهة...) فتبقى على الهامش وتظل مبعدة عن "الهامش الديمقراطي" المسموح به.

تركيب الأغلبية البرلمانية حسب الطلب

هكذا فإن مراجعة طريقة "انتخاب" البرلمان الحالي، والوقوف عند ميكانزماتها، يظهر لنا كيف بلغت هذه الطريقة درجة عالية في "الغش العلمي" الممنهج، سواء بالنسبة لانتخاب الثلثين يوم 25 يونيو 1993 أو تعيين الثلث الباقي يوم 17 سبتمبر من نفس السنة. في كلا الحالتين، عمت الرشوة والارتشاء حتى شدت بخناق الديمقراطية، واستعملت شتى وسائل الغش والتزوير، تارة لصالح الأحزاب الموالية وأخرى لصالح بعض مرشحي المعارضة البرلمانية المرغوب فيهم سياسيا داخل البرلمان، وقصد بلوغ مجمل النتائج والأهداف المرسومة مسبقا. وهذه الحقائق يعرفها الخاص والعام ولا بد من الإفصاح بها، والحالة أننا لا يمكننا أن نكيل الغش والتزوير بمكيالين حسب الهوية السياسية أو الإيديولوجية للمستفيد منه، ولأن المنطق والالتزام الديمقراطي يدين التزوير في جميع الحالات، كما أن هذا التزوير ينزع المصادقية بشكل قطعي عن أية تجربة انتخابية تلجأ إليه كيفما كانت نتائجها (ولو كانت لصالح الحركة التقدمية).

نقول، إن طريقة تشكيل البرلمان الحالي بلغت درجة عالية في فن التزوير، وأن تركيب توازناته تمت بشكل لا يستطيع معه أي فريق تشكيل أغلبية لوحده، الشيء الذي يسمح بتركيب الأغلبية البرلمانية وإعادة تكيفها حسب طبيعة ولون الحكومة التي يتم إقرارها وتشكيلها، بحيث تسير الديمقراطية على رأسها في بلادنا فتصبح هي التي تصنع أغلبية لها داخل البرلمان حسب الطلب...

هكذا فإن انتخاب البرلمان الجديد لم يمنع الحكومة السابقة من الاستمرار في الحكم شهور عديدة، حيث حددت قانون المالية وبرامج اجتماعية واقتصادية متوسطة المدى، صادق عليها البرلمان الجديد "تلقائيا"... وحتى لما تم تعيين حكومة جديدة برئاسة كريم العمراني، حافظ 16 وزيرا من الحكومة السابقة على مناصبهم بشكل لا علاقة له بنتائج الانتخابات البرلمانية...

وقيل آنذاك أن حكومة العمراني لها دور انتقالي فقط في انتظار تعيين حكومة ائتلاف وطني بمشاركة كل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. ولما فشلت المفاوضات الخفية حول هذا الموضوع، أقيل كريم العمراني من منصب الوزير الأول، بدون سبب سياسي ظاهر، ليخلفه الفيلاي (يونيو 1994) على رأس نفس حكومة التيقوقراط كما تمت تسميتها. واعتبرت حكومة الفيلاي هذه حكومة انتقالية هي الأخرى في انتظار تحقيق "التناوب"، ليس كتناوب صادر عن صناديق الاقتراع وفق إرادة الناخبين، كما هو متعارف عليه ديمقراطيا، لكنه التناوب الغريب العجيب الذي يتم إقراره إراديا وبشكل مسبق، ثم تركيب وصنع أغلبيته البرلمانية داخل هذا البرلمان السامع الطائع القابل للتكيف مع كل ما يريده وبيتيغيه الجهاز التنفيذي.. المهم إقرار التناوب من أعلى وإشراك (أو توريط؟)

المعارضة البرلمانية في الحكومة مع تمتيعها بمساندة البرلمان لمدة سنتين أو ثلاثة بقرار مركزي، وتشجيعها وحثها على إيجاد أغلبية لها داخل البرلمان بالتحالف مع أحزاب يمينية يتم حثها أو أمرها هي الأخرى بالتجاوب مع اللعبة والمساهمة فيها. ولا يتعلق الأمر هنا بتحالف أو اتفاق حول برنامج محدد، بل بتسوية فوقية لا مبدئية تجمع بين خليط من المتناقضات، فتصبح بمقتضاها المعارضة أغلبية، وذلك بحكم إرادة ورغبة السلطة المركزية... (فهل يمت هذا بصلة للمبادئ الأولية والتقاليد والأعراف الديمقراطية؟)

لماذا فشل التناوب

وبعد شهور من الجمود السياسي والأخذ والرد، فشل التناوب بكل أشكال وصيغ التوافق والتراضي، وأعلن عن ذلك يوم 11 يناير 1995، ذكرى عريضة الاستقلال، وعادت الأمور إلى نقطة البدء... ولقد تم التركيز إعلاميا على أن سبب إخفاق "التناوب التوافقي" هو الخلاف حول استمرار وزير الداخلية والإعلام في منصبه، أو عدم استمراره، اعتبارا لهيمنة وزارته، وللسلطات والصلاحيات الواسعة الموكولة لها بشكل يجعل منها عبارة عن حكومة داخل حكومة... بحيث اعتبرت المعارضة البرلمانية أن هذا الاستمرار الهيمني يشكل عرقلة للتناوب التوافقي المذكور ويفرغه من أي محتوى، في حين أن البلاغ الرسمي المعلن يوم 11 يناير يعتبر عدم الاستمرار "مساسا خطيرا بالمؤسسات المقدسة".

وإذ ركز الإعلام الوطني و الدولي على هذا الموضوع وأولاه الصدارة، فإن الذي يفرغ "التناوب التوافقي" في الحقيقة والواقع من أي مضمون ويمنعه من تحقيق أي بديل جدي، هي حقيقة الأسس الموضوعية التي انبنى عليها:

- فمن جهة تريد الطبقة الحاكمة تحقيق التناوب في ظل نفس الإطار الدستوري والسياسي الذي لا يقدم أدنى تنازل لصالح الديمقراطية، كما تريد منه تحقيق هدف وحيد: توريث المعارضة البرلمانية في تنفيذ سياستها ضمن اختياراتها اللاشعبية الأساسية كإطار محدد مقنن من الصعب الخروج عليه، وإشراكها في إدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العديمة المخرج ضمن هذا الإطار.

- ومن جهة أخرى دخلت المعارضة البرلمانية لعبة شد الحبال حول "التناوب التوافقي"، كما قبلت قبل ذلك المشاركة في الانتخابات، مع تغييب مطالبها الدستورية الأساسية، التي تشكل حجر الزاوية لأي إصلاح سياسي جدي، وتنازلت عن شروطها الديمقراطية كحد أدنى، إذ تمت تلك الانتخابات بشروط الطبقة الحاكمة كاملة (الإطار الدستوري، القانون الانتخابي المصنوع، الإشراف المباشر والوحيد للداخلية على الانتخابات، وأيضا تزوير وتكليف النتائج على هوى الجهاز التنفيذي...). ومن تم وجدت المعارضة البرلمانية نفسها في مأزق، خاصة مع رفض الطبقة الحاكمة لأي إصلاح ديمقراطي في المدى المنظور بما في ذلك ظل حكومة التناوب المرتقبة، فأصبح دخول الحكومة في مثل هذه الشروط عبارة عن عملية انتحارية، حتى بمنطق المصلحة الذاتية المحضة، ومساومة خاسرة غير مجدية، خاصة مع ضخامة الملفات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة للمعالجة في غياب الإطار والوسائل الجدية لذلك.

ولعل الشعور بخطورة هذا المأزق-كان شعورا تلقائيا حسيا أو نابعا عن منهج وتحليل- هو الذي دفع فئات واسعة من المناضلين الوطنيين والتقدميين في صفوف تلك المعارضة إلى التعبير عن تحفظهم ومعارضتهم للمشاركة في الحكومة، كما تجلي من خلال

النفاشات الساخنة داخل المجالس الوطنية والهيئات المسؤولة لأحزاب تلك المعارضة في حين أن سراب المشاركة في الحكومة زاد في إذكاء الأشواق الوهاجة والحنين المستفيض إلى سدة الحكم بالنسبة للنخبة السياسية التي تشكل موضوعيا وماديا ومعنويا امتدادا لسياسة الطبقة الحاكمة داخل المعارضة البرلمانية، ولكل من يجعل من العمل السياسي وسيلة لإشباع غرائز الوصولية... وكم منهم "سال ريقه" بمجرد الإعلان عن "التناوب" واستعد للتخلي عن المذهب والمبدأ والقبول بالمساومة كما هي، وانتهاز الفرصة قبل ضياعها، مقابل كراسي الحكومة لمدة سنتين أو ثلاثة، ينعم فيها الله بنعمه ويقضي فيها العبد حاجياته... ولحسن الحظ رد هؤلاء على أعقابهم، وفشل "التناوب التوافقي" ولم يبق أمام الوطنيين والتقدميين إلا تكتيل كافة الجهود بكل حزم وعزم وجدية من أجل نصرته المطالب الديمقراطية، الدستورية منها والسياسية، التي تسمح فعلا بفتح باب التغيير الديمقراطي المنشود، وغير ذلك تلاعب بالمبادئ وسقوط في دروب الانتهاز والوصولية.

وإذا كانت مسألة الخلاف حول وزير الداخلية والإعلام هو الذي طفا إلى السطح إعلاميا لتفسير فشل التناوب، فإن تعنت الطبقة الحاكمة ورغبتها في تركيع المعارضة البرلمانية كلية حتى تقبل وتستوعب الإطار والشروط المرسومة التي تجبر تلك المعارضة على تنفيذ السياسة الرسمية بحذافيرها، من جهة، والمأزق العام الذي وجدت فيه المعارضة البرلمانية نفسها وهي مجردة من مطالبها وشروطها الدنيوية في ظل تجربة انتخابية مغشوشة، من جهة ثانية، وتفاعل التناقضات الداخلية لأحزاب المعارضة البرلمانية حول جدوى المشاركة في الحكومة وشروطها، من جهة ثالثة... إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تقربنا من حقيقة أسباب فشل التناوب، وذلك بصرف النظر عن ما هو ظاهر أو باطن وما هو منطوق أو مسكوت عنه...

وبالعودة للبرلمان والحكومة وعلاقتهما، ومع فشل التناوب، استمرت الحكومة الفيلاي في إدارة شؤون البلاد، وامتد عمر المرحلة الانتقالية، بالرغم من افتقاد الحكومة لأية تمثيلية برلمانية. ومع افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (أكتوبر 1994) أصبحت هذه الحكومة عديمة الشرعية من الناحية السياسية الصرفة وبالمنطق الديمقراطي، لكنها استمرت في عملها ودأبت على تنفيذ مشاريعها، وضمنها قانون المالية الجديد وغيره من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتي صادق عليها البرلمان رغم ذلك، وكأنه مجرد غرفة لتسجيل قرارات الحكومة كيفما كان لونها، وحتى لو كانت بدون لون ولا طعم.

وبعد فترة جديدة من الفراغ السياسي، أقيمت الحكومة بكاملها، لكن وزيرها الأول استمر في منصبه (وكيف يقبل هذا أي عقل ديمقراطي؟) على أن يشكل له حكومة جديدة مع مراعاة تمثيلية الأحزاب اليمينية في البرلمان بدون التخلي عن التيقنوقراط، وزيادة على كون السيد الفيلاي غير منتمي لأي حزب سياسي، فليس هناك ما يلزمه حسب مقتضيات الدستور الحالي بتعيين أعضاء الحكومة ضمن الأغلبية البرلمانية، وهكذا فإن اختيار الشعب لمن يمثله وينوب عنه، وانبثاق أغلبية برلمانية من صناديق الاقتراع -إذا ما سلمنا بسلامة العملية الانتخابية- ليست هي العناصر المعتمدة في تشكيل الحكومة التي من المفروض أن تعكس إرادة المواطنين الناخبين (وأي منطق ديمقراطي يقبل هذا؟). فجاءت بالتالي الحكومة المعلنة يوم 27 فبراير الماضي عبارة عن إخراج هجين يعكس ويبرز لعبة الديمقراطية المغشوشة في أبداع صورها ويلخص ويركز مختلف الفصول السابقة من مسلسلها.

وإذا ضمت الحكومة وزراء منتيمين لأحزاب يمينية ممثلة في البرلمان، فإنها ضمنت أيضا عددا من الوزراء "غير المنتمين" من بينهم أقطاب بارزين في الحكم-مثل وزير الداخلية والوزير الأول نفسه- وبشكل يخول لهؤلاء التحكم في الوزارات والمواقع الأساسية. أما تعيين محمد زيان المعروف بمواقفه وأعماله العدائية للمعتقلين السياسيين وحرية التعبير وحقوق الإنسان بصفة عامة، وعلى رأس الوزارة المكلفة بتلك الحقوق، فقد استقبله الرأي العام الداخلي والخارجي بردود فعل مفادها أن حقوق الإنسان قد وصلت إلى محطتها النهائية في بلادنا، وأن دكانها الرسمي قد أغلق، فلا رجاء وراء تقدمها وارتقائها إلى المستوى الكوني المتعارف عليه، ولا أمل في إنهاء الملفات المؤلمة المعلقة وعلى رأسها ملف المختطفين والمعتقلين السياسيين الذين لا يزالون قابعين في السجون...
والجدير بالذكر أيضا أن الحكومة الجديدة ليست لها أغلبية داخل البرلمان بحكم تشكيلتها السياسية (136 مقعدا فقط) لكن ثقة البرلمان مضمونة لها سلفا، ومشاريع قوانينها مضمونة الصدور والفوز بالأغلبية... ولسان حال البرلمان يقول لها "غير كفن وأنا ندفن".
فهل هي ديمقراطية من نوع عجيب طريف، أم فقط نتائج مطابقة للعبة شكلية قننها دستور ممنوح صوت عليه بنسبة تفوق 99 في المائة (وهي نتيجة غنية عن أي تعليق) ومنسجمة مع انتخابات مصنوعة ومتحكم فيها بشكل يسمح بإعادة هذه اللعبة إلى ما لا نهاية وحتى ولو تجاوز ذلك حدود المعقول واللياقة والاحتشام.

جولة الوزير الأول أمام البرلمان

بعد تشكيل حكومته الجديدة قام السيد الفيلاي بما يسميه بالجولة أمام البرلمان لعرض سياسته وبرنامجه قصد المصادقة. ولاحظ الرأي العام عبر شاشة التلفزة كيف تميزت هذه الجولة بالضعف والنقص سواء على مستوى الشكل أو بالنسبة للمضمون، وكيف أنها كانت عبارة عن تكرار واجترار لنفس الطروحات والمقولات الروتينية المعتادة، بعيدا عن أي تجديد أو تصويب، إلى درجة إثارة الملل واللامبالاة لدى البرلمانين أنصار الحكومة أنفسهم، والذين لم يستطع السيد الفيلاي، حتى بالنسبة إليهم، إثارة الحماس ومشاعر وتعابير التأييد "التلقائي" المعتادة في مثل هذه المناسبات..

أما عن المضمون، فكان عبارة عن تأكيد لنفس الاختيارات الفاسدة التي تدير الظهر لبناء ونمو البلاد نموا فعليا، والتي أدت إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة الراهنة. ومن شأن تضايف وتزامن نتائج تلك الاختيارات مع مخلفات الجفاف الذي عرفته البلاد، وانهايار مداخل السياحة والتصدير، أن يزيد في تعميق الأزمة وتأجيحها إلى درجة التهديد بالانفجار.. لكن السيد الفلالي ظل يؤكد رغم ذلك على نفس السياسة اللاشعبية بدون ترميم ولا تعديل.

وأول ما أكد عليه: التنويه بمزايا وفضائل "التقويم الهيكلي" المفروض على بلادنا عن طريق صندوق النقد الدولي منذ أزيد من عشر سنوات مع ما يرافقه من تدمير لمقدراتنا الاقتصادية الوطنية ومن مشاكل وكوارث اجتماعية. ويظهر -حسب الوزير الأول- أن الجانب الإيجابي في هذه السياسة يكمن في قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية. إلا أن هذه الاستثمارات ظلت هزيلة كما هو معروف، وذلك في غياب ضمانات قانونية فعلية ومؤسسات مستقرة أهل بالثقة وذات مصداقية، وبكلمة واحدة: غياب دولة الحق والقانون. وزيادة على ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية الهزيلة التي تم توظيفها، ذهب جلها إلى الاستفادة

من الخصصة الجارية، فلم يكن من شأنها أن تساهم في خلق أنشطة إنتاجية جديدة ولا أن تساهم في التخفيف من حدة أزمة البطالة، علما بأن الخصصة نفسها ترافقها حملات من التسريجات الجماعية تزيد في تمزيق النسيج الاجتماعي وتعميق أزمة الشغل بشكل خطير.

أما المشاكل الكبرى التي تعاني منها البلاد، فلقد أثارها السيد الفيلاي كلها بشكل لا يختلف عليه اثنان، لكنه وقف عند الإثارة فقط، بدون طرح أي معالجة لها ولا أي التزام بشأنها. فبالنسبة لإشكالية توزيع الخيرات ومعضلة الفوارق الطبقيّة الصارخة في بلادنا، أكد أن "التطور في المغرب أفرز ظاهرة اجتماعية سلبية أصبحت تأخذ أبعادا كبيرة تتنافى ومبادئ بناء مجتمع متوازن متضامن، إنها ظاهرة الفوارق الاجتماعية التي غدت واضحة للعيان وفي اتساع يوما بعد يوم" .. وهذه حقيقة لا جدال فيها ما فتئت الحركة التقدمية تؤكد على خطورتها، فمن الإيجابي لا محالة أن يعترف بها الوزير الأول، مفندا بالمناسبة المقولة الرسمية الشهيرة الداعية إلى "إغناء الأغنياء بدون إفقار الفقراء" .. إذ أن إغناء الأغنياء الجاري على قدم وساق منذ عقود، يتم في الحقيقة والواقع ليس على حساب الفقراء والمعوزين فحسب، بل عن طريق تفجير وتهميش فئات واسعة من شعبنا، بما فيها شرائح الطبقات المتوسطة، وعلى حساب مصالح الوطن والشعب بأسره.

ولكن السيد الوزير الأول، لم يوضح لنا هل تلك الفوارق الاجتماعية الصارخة عبارة عن قدر منزل لا مفر منه، أم أنها بكل بساطة نتائج واقعية وموضوعية للاختيارات السائدة منذ الاستقلال الناقص، زاد في تعميق نتائجها "التقويم الهيكلي" المشؤوم المفروض علينا من طرف الأجانب، لأنه يخدم مصلحتهم ومصلحة فئة محدودة جدا من المعمرين الجدد السائرين في الابتعاد والانسلاخ عن الأمة وتعميق الفوارق الاجتماعية مع أغليبيتها. وإذا كان "التقويم الهيكلي" مبني على اعتبارات ومقاييس اقتصادية ضيقة تروم تحقيق المردودية الرأسمالية وفق عقيدة الربح كهدف أسمى -وليس الإنسان- فإن هذا التقويم يرافقه حتما وفي كل البلدان التي جرى فيها "تقويم اجتماعي" يخلف من ورائه الفقر المطلق بجانب وبجوار الغنى والبذخ المطلق...

أما عن معضلة البطالة، فلقد أتحفنا السيد الوزير الأول ب "سبق صحفي" عندما قال: أن مشكل البطالة في بلادنا مشكل معقد ومعقد جدا حيث تختلف مصادره وأوجهه وطرق معالجته خصوصا إذا اعتبرنا أن هناك "بطالة هيكلية وأخرى ظرفية" ... ورغم تأكيدته على أن الطرق التقليدية والروتينية لم تعد ذات جدوى في معالجة هذا المشكل، فإن السيد الوزير الأول لم يفصح لنا عن الحلول التي تصورتها أو ابتكرتها حكومته في هذا المضمار، مما جعل من طرحه هذا عبارة عن تحصيل حاصل، واعتراف وتسجيل للمشكل بدون معالجته ولا الإجابة عليه كما تفعل البرامج الحكومية المتعارف عليها.

وعلى هذا المنوال، يتم التطرق للأسباب العميقة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية ولا لأسباب الوحل الذي يتخبط فيه نظام التعليم وكيفية إنقاذه من الإفلاس النهائي. ولا لطرق التصدي لظاهرة الرشوة والمحسوبية التي تفتشت في المجتمع في واضحة النهار وأصبحت جزءا لا يتجزأ من سير الإدارة والعدالة، ولا للإجراءات العملية المبرمجة لمعالجة مجمل هذه القضايا كحكومة مسؤولة. وباختصار لم تظهر في الآفاق أية إصلاحات جديدة، ولم يقيم الوزير الأول من خلال جولته أمام البرلمان باستعراض برنامج حكومي ملموس ومسؤول. فكانت تلك الجولة عبارة عن استعراض للمشاكل الكبرى واعتراف صريح بخطورتها، لكن بدون تقديم أي برنامج لحلها أو التخفيف من حدتها.

والحقيقة أن لا شيء كان يجبر الوزير الأول عن تقديم برنامج حكومي والالتزام به، إلا المنطق الديمقراطي السليم، ما دام التصويت بالمصادقة مضمون سلفا داخل البرلمان، بالرغم من عدم تمتع الحكومة بأغلبية داخله، وما دام هذا البرلمان المغشوش قادر على تغيير لونه وشكله في كل لحظة، وقابل لإعادة التشكيل والتركيب وفق ما يريده ويبتغيه الجهاز التنفيذي، وهو الذي بإمكانه تكوين الأغلبية البرلمانية وحلها وإعادة تركيبها على هواه! (وأي منطق ديمقراطي قبل هذا...؟).

وفي هذا السياق جاء تصريح السيد عصمان زعيم "التجمع الوطني للأحرار" الذي قال إنه تلقى تعليمات لمساندة الحكومة الجديدة، بالرغم من عدم تمثيلية حزبه داخلها.. هذا مع العلم أنه كان سيضم فريقه النيابي، قبل بضعة شهور فقط، إلى فرق المعارضة البرلمانية لتشكيل أغلبية برلمانية تساند حكومة التناوب! وهكذا فإن فريق "الأحرار" ليس حرا على الإطلاق في تحديد هويته وانتمائه السياسي، بل إنه عبارة عن "سداد سياسي" يميل تارة ذات الشمال وأخرى ذات اليمين، ويتولى مسؤولية الحكم تارة، وتارة أخرى يكلف رسميا وجها را ب "المعارضة"، وذلك حسب ما يقرره الجهاز التنفيذي الذي يوظف هذا الحزب وغيره داخل "برلمان مطاط" قابل لإعادة العجن والطبخ في أية لحظة... فأى مصداقية للتعددية في مثل هذه الحالة، وأين هي المبادئ المؤسسة للأحزاب، وهل يجوز بالمنطق الديمقراطي لحزب معين أن يتحالف تارة مع الصديق وأخرى مع الخصم هكذا في واضحة النهار وطبقا لتعليمات رسمية؟

لا غرابة إذن، في غياب المبادئ والمقاييس والأعراف الديمقراطية (وغياب حتى الحشمة..). أن ينال برنامج السيد الفيلاي المصادقة بأغلبية مريحة (186 صوت ضد 108) لكنها أغلبية مبرمجة وموزونة في نفس الوقت بشكل يخدم الصورة الخارجية المصدرة للمغرب، ويوحي باحترام شكليات وقوانين اللعبة (التصويت، الأغلبية والأقلية، التعددية، الحكومة والمعارضة...) بحثا عن مصداقية للديمقراطية المغشوشة والفارغة المضمون.

الظرف السياسي الجديد ومسؤولية الحركة التقدمية

وخلاصة القول، إن الذي يهنا هنا ليس هو الدخول في تفاصيل ما ورد أو لم يرد في تصريح السيد الفيلاي أمام البرلمان، بل إقامة الدليل على أن الحكومة الجديدة وجدت لتضمن استمرارية نفس السياسة اللاشعبية، السياسة المتكئة منذ رحيل الاستعمار المباشر على ركيزة الاستعمار الجديد، والتي تغذي أزمة اقتصادية واجتماعية سائرة في طريق الاستفحال والتعمق.

فبعد شهور من المراهنات السياسية العقيمة حول الحكومة الائتلافية ثم حكومة التيقنوقراط، فحكومة التناوب، وأخيرا حكومة العجن السياسي-التقنوقراطي، عدنا مجددا إلى نقطة البدء، وجاء بلاغ 11 يناير 1995، مضمونا وشكلا وإشارة وتلميحا، ليوضح بصريح العبارة أن الإصلاح الديمقراطي غير وارد في جدول أعمال الطبقة الحاكمة، وأنها لن تقبل عليه تلقائيا بمحض إرادتها وفي غياب المد الشعبي المنظم للمطالبة به وفرضه، بل أن هذه الطبقة لازالت تقف سدا منيعا وسميكا في وجه التحول الديمقراطي الذي تنادي به البلاد.

ومقال هذا، وبعد امتحان كل مراحل التجربة والوقوف عند النتائج الواقعية لشعارات التساكن والتمازج والتراضي والائتلاف والتوافق والتناوب، أصبحت كل فصائل الحركة

التقدمية أمام مسؤولياتها في ظل ظرف سياسي جديد، انتهت معه مرحلة الرهانات والمساومات في نطاق مغلق، ووصلت مداها وعبرت عن خلل في المسلسل، وعبرت الطبقة الحاكمة عن تعنتها بصريح العبارة، حتى لما قدمت لها المعارضة البرلمانية أقصى التنازلات الممكنة.

لم يبق إذن أمام سائر القوى الحية وكافة فصائل الحركة التقدمية ببلادنا سوى التوجه نحو العمل والنضال الديمقراطي الوحدوي، واستنهاض وتعبئة الطاقات الجماهيرية على نطاق واسع، من أجل تحقيق الإصلاحات الدستورية والسياسية التي ترسي أسس الديمقراطية، ولم يبق أمام كل فئات شعبنا، بما فيها شرائح البورجوازية الوطنية إن هي اهتدت للإنصات لحسها الوطني وتملكت وعيها السليم واتجهت لخدمة مصالحها الحقيقية وابتعدت عن الوصولية والمساومات الخاسرة، ولم يبق أمام فئات شعبنا الصبور سوى لم الشمل وتوحيد الصفوف من أجل إنقاذ البلاد وفك الطوق عن التحول الديمقراطي المعاق.

2. الأزمة الهيكلية والقاسم المشترك في برامج الفصائل الديمقراطية

الأزمة الهيكلية

ليس غرضنا هنا استعراض الأرقام التي تؤشر إلى خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، بل التأكيد فقط على بعض ظواهر تلك الأزمة من حيث طابعها النوعي والهيكلية، وعلى رأسها ظاهرة تفكك هيكل اقتصادنا الوطني نتيجة التبعية وهيمنة العلاقات الاستعمارية الجديدة. ذلك أن العلاقات العمودية التي تربط القطاعات الإنتاجية الأساسية بالسوق الرأسمالية العالمية، الأوروبية منها على الخصوص، أكبر وأقوى بكثير من تلك التي تجمع بينها أفقيا على صعيد السوق الداخلية. ويتعلق الأمر بما يصطلح عليه بـ"القطاعات المنظمة" والتي تقوم على التجهيزات وطرق التسيير العصرية وتوجه نشاطها للتصدير أساسا، وذلك في ميادين الزراعة والنسيج والجلد والمعادن... وتقوم هذه القطاعات بجانب أساسي من نشاطها بشكل مرتبط بالخارج وعديم الصلة بالسوق الداخلية، وهي تهتم أولا وقبل كل شيء بالإجابة على طلبات السوق الخارجية لكنها رغم ذلك لا تغطي الواردات إلا بنسبة 50 %، مما يجعل العجز التجاري عجزا مزمنا، ناهيك عن تفاقم المديونية الخارجية التي تفوق 27 مليار دولار، بما يرهن مقدرات البلاد ويكبلها بالديون بشكل خطير (يشابه ما حدث إبان التمهيد لدخول الاستعمار...)

ولقد جاء توسيع السوق الأوروبية المشتركة بالتحاق إسبانيا والبرتغال بها على الخصوص، ثم اتفاقية الوحدة الأوروبية بماسترخت ليضعا قطاعات التصدير هاته في أزمة متزايدة تقيم الدليل على أن التبعية للأجنبي وتسخير مقدرات البلاد لخدمته إنما هو اختيار لاوطني، يعود بالنفع على أصحابه في المدى القريب، لكنه طريق مسدود يمنع التطور والنمو، وتنتج عنه طال الزمن أم قصر، أزمت خانقة على الصعيد الوطني اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي سياسيا.

واختيار التبعية -وهاجس التصدير وجلب العملة الصعبة، على حساب التنمية الزراعية والصناعية التي تلبي حاجيات البلاد- هو بالذات الذي فرض على بلادنا الغنية بفلاحتها تلك المفارقة الغربية التي تضطرها اليوم لاستيراد القمح والحبوب خوفا على أمنها الغذائي، وإنتاج بذل ذلك المنتوجات الزراعية المخصصة للتصدير دون أية ضمانات لإيجاد الأسواق الخارجية الكافية لاستيعابها.. واختيار التبعية نفسه هو الذي منع بلادنا على مدى العقود، وبعد التخلص من الاستعمار المباشر، من التقدم الجدي نحو إقامة وتنمية صناعة عصرية تلبي حاجياتها، وذلك مخافة من أن تنافس تلك الصناعة الوطنية منتجات الأجانب ومن لف لفهم من منتفعين وسماسرة ومحامين جدد، حتى يظلوا ماسكين بزمام حاضرنا ومستقبلنا...

لا غرابة إذن، إذا كان الاقتصاد الوطني لا زال مبنيا أساسا على الفلاحة، إلى درجة ارتباط نسبة النمو الإجمالي السنوية عضويا بنتائج الموسم الزراعي، المرتبطة هي الأخرى بأحوال الطقس ودرجة تساقط الأمطار، والتي تؤثر بشكل مباشر وأساسي في سائر الأنشطة الأخرى، الصناعية منها والخدماتية، بحكم ضعف وهشاشة وتفكك النظام الاقتصادي الوطني. فمن المثير حقا، وبعد أربعين سنة من الاستقلال، أن نجد الصانع ورجل الأعمال والصناعي ومسير الإنتاج وحتى المحامي أو الطبيب يعلق نتائج ومحصول أعماله (التي قد تبلغ درجات عالية في التقنية والإدارة والتسيير العصري)، على أحوال الطقس...! ذلك أن أي نشاط اقتصادي لا يمكنه أن يحقق نتائج ايجابية إلا إذا تساقطت الأمطار وكانت الفلاحة بخير، فسمحت بتحريك الدورة الاقتصادية والتجارية والخدماتية والاستهلاكية.. وهذا في حد ذاته مؤشر بليغ على حالة التبعية والتخلف التي أدت إليها السياسة الرسمية والاختيارات السائدة.

وإذا كان المد الوطني ورصيد الحركة الوطنية التقدمية قد شكل كابحا نسبيا لتلك الاختيارات في السنوات الأولى من الاستقلال، فإن اختيار التبعية والرأسمالية المتوحشة قد أفصح عن نفسه بجلاء وكشر عن أنيابه بعدما استوت له الأوضاع السياسية بإزاحة الحركة الوطنية من مواقع التأثير والقرار والارتداد على رصيد الكفاح الوطني التحرري الشعبي وتصفية مكاسبه الأساسية، وتملك الطبقة الحاكمة للسلطة الكاملة اقتصاديا وسياسيا. وهكذا تم الارتقاء في أحضان "التقويم الهيكلي" المشؤوم، وكانت الفرصة سانحة لتصفية ما تبقى من إرث ومكاسب الاستقلال، وأفسح المجال لما سمي بالخصوصية، بمعنى تفويت القطاع العام والمنجزات الوطنية التي بنيت بعرق جبين الشعب إلى الخواص والأقلية المنتفعة التي سارت تهيكل نفسها داخل مجموعات رأسمالية كبيرة وعلى رأسها مجموعة "أونا" المتحكمة في أهم القطاعات الإنتاجية (حتى سار مغربنا عبارة عن مغرب "أونا" كما يقول الفنان الساخر...)

وهذه هي الأسباب التي تعمق الفوارق الاجتماعية التي تحدث عنها الوزير الأول في خطابه أمام البرلمان، وتؤدي حتما إلى استفحال ظاهرة البطالة التي تسري في خلايا مجتمعنا كالسرطان، وتمس الشباب على الخصوص وتغلق الأفق أمامه...

وتلك هي الأسباب التي تؤدي إلى إقامة عالمين متجاورين متماسين لكنهما غريبين على بعضهما في آن واحد: عالم الفقر المطلق من جهة وعالم الغنى والبذخ المطلق من جهة ثانية، كتعبير حي عن هرم توزيع الخيرات، العريض القاعدة والضيق القمة، والذي يهدد بالانفجار في أي لحظة.

هذا مع أن المقدرات الاقتصادية والخيرات الطبيعية والكفاءات والطاقات البشرية، وروح المبادرة والإقدام والمقاولة، وشغف العمل والمثابرة والقدرة على التحمل... كلها مقدرات ومزايا وسمات موجودة متوفرة في بلادنا، لكنها تبقى سجينه غل سياسي وقانوني وفكري يمت للقرن الوسطى بصلات كبيرة.

تطور وتبلور المجتمع المدني

ورغم ثقل هذا الغل وهيمنة التبعية وسيادة الاختيارات اللاوطنية واللاشعبية، فإن القوى الحية في بلادنا استماتت في المقاومة وردة الفعل، ولم تستسلم للأمر، سواء في المجال الاقتصادي نفسه أو الاجتماعي والجماهيري والسياسي بصفة عامة. وليس من المبالغة القول بأن معالم مجتمعنا المدني قد تبلورت من خلال تلك المقاومة، وأنه واقف اليوم يتمتع بمقدرات معبر عنها وأخرى كامنة كلها تبشر بالتطور الإيجابي الحميد. ويكفي شعبنا مفخرة أنه ظل واقفا صامدا خلال هذه العقود وأن أبنائه تمكنوا من خرق الجدران في عدة مجالات بدءا بمجال التعليم ووصولاً إلى المجالات الاقتصادية والحقوقية والسياسية، ويكفيه مفخرة أنه قدم العشرات من الشهداء في سبيل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وأن الآلاف تحدوا كل أنواع القمع والحرمان لكي تظل راية النضال مرفوعة ولكي ينهزم الانهزام والاستسلام...

وبفضل نضال كل فصائل الحركة الوطنية والتقدمية بصفة عامة، سواء تجلى النضال في مراحل من المد والتطور أو استكان في مراحل أخرى إلى الجزر والتقاعس.. نجد بلادنا تتمتع اليوم -في زمن مطبوع عالميا بالردة والتردي- بمجتمع مدني يشق طريقه بإصرار ويفرض هويته فرضا، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو الحقوقي أو التربوي أو الثقافي... وتطور مختلف هذه الظواهر الإيجابية على مر العقود، ومع تعاقب التطورات والأحداث السياسية وتأثيرها إيجابا وسلبا، هي التي تجعل الوضعية الراهنة ببلادنا حبلى موضوعيا وتاريخيا بجنين التحرر من التبعية.. مولود زمن الانعتاق والديمقراطية والتقدم والنمو...

إلا أن مختلف هذه التطورات الإيجابية تجد نفسها هي الأخرى معاقبة بالغل الوسيط الذي يحول دون نموها وتطورها وبلوغها أهدافها.. وإذا كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أشرنا إليها ترتبط بالأزمة السياسية في إطار حلقة مفرغة إذ يغذي بعضها البعض الآخر فإن السبيل للخروج من تلك الحلقة يظل سبيلا سياسيا بالدرجة الأولى ومهما تم الاجتهاد أو التقدم في بعض الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية، فإنها ستظل اجتهادات محصورة ومعاقبة وملفوفة بلفافة الغل السياسي والوسيطي، ولن تستطيع الولوج إلى مرحلة التحرر والتقدم الفعلي، ذلك أن الإقلاع الاقتصادي والنمو والتراكم، والتضامن الاجتماعي الوطني، وحتى حرية المبادرة والمقاولة... لا يمكن أن ترى النور في غياب دولة الحق والقانون. كما أن الشطط في استعمال السلطة يكبحها ويعيقها، وكذلك الظلم والاستبداد، وعدم فصل السلط، وتسخير العدالة لصالح القوي ضد الضعيف، والتبعية الاقتصادية والسياسية الهيكلية للأجنبي، وظواهر الممارسة الإقطاعية في الإنتاج، وباختصار: طبيعة البنية الفوقية المطبوعة بطابع العهود الإقطاعية الغابرة...

وبالتالي فلا مجال للخروج من الحلقة المفرغة: أزمة اقتصادية واجتماعية - أزمة سياسية، ولا سبيل لفك أغلال التحول المعاق وتوليد الجنين التحرري الديمقراطي الذي

تحبل به أوضاعنا إلا بالتغيير السياسي، وعبر تحقيق مكاسب وإصلاحات سياسية عميقة تفتح طريق التحرر والنمو والتقدم. وتلك مهمة كل الوطنيين والتقدميين بمن فيهم الثوريين: وأي طموح وأية وظيفة للمناضل الثوري سوى توليد الحقيقة التي تحبل بها الأوضاع الموضوعية والذاتية؟... ذلك أن زمن إسقاط التصورات النظرية الذاتية على الواقع الحي المتحرك قد ولى، وولى معه زمن الحلم بتحقيق الاشتراكية بشكل إرادي بيروقراطي وفق تصور مجموعة من الثوريين أو الزعماء، وظلت النظرية الثورية واقفة في أصلتها وروحها ومنهجيتها وقاعدتها المؤسسة: قاعدة التحليل الملموس للواقع الملموس، ومنهجية التحليل الجدلي، وقاعدة الاحتكام للتجربة العلمية ونتائجها والاعتناء المستمر المتبادل بين التحليل والممارسة العلمية... وهذا موضوع آخر يخرج عن موضوعنا أو يجانبه بالأصح، نقول إن كافة الديمقراطيين ببلادنا مطالبين بالمساهمة الوجدانية الفعالة في تحقيق المكاسب والتحويلات السياسية الديمقراطية التي تنادي بها الأوضاع، وتلك مهمتهم التاريخية التي قد تكمل بالنجاح فتدخل بلادنا طرق التقدم والازدهار، أو تعرف الإخفاق فتفتح الأبواب على زمن ظلامي لربما أظفح وأشرس من الذي نعيشه، أو تفتح على المجهول والمغامرة الغامضة الأفاق... ومن ثم الطابع التاريخي لمهمة كل المناضلين الديمقراطيين في هذه المرحلة بالذات.

ثلاث أهداف ديمقراطية واقعية

من خلال ما سبق أوضحنا في عجالة نتائج اختيار التبعية وما يترتب عنه من أزمة حادة اقتصاديا واجتماعيا، وفوارق اجتماعية أصبحت الطبقة الحاكمة نفسها تعترف بخطورتها، وكيف أن الأزمة الاقتصادية تغذي الأزمة السياسية والعكس، وأكدنا أن كسر الحلقة المفرغة والخروج منها لن يتم إلا بتحقيق التغيير السياسي الديمقراطي عبر المقاومة والنضال وتضافر كل جهود المجتمع المدني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والحقوقية والتربوية والثقافية، وتجنيد طاقات الكتلة الشعبية وكل الفئات التي لها مصلحة مادية أو معنوية -أو الاثنين معا- في التغيير.

وإذا كانت مهمة كافة الديمقراطيين هي الكفاح السياسي من أجل تحقيق التغيير المنشود، فإن هذا الأخير لن ير النور إلا بمساهمة وعلى يد حركة جماهيرية -بمعناها الواسع- تعبئ الكتلة الشعبية برمتها لأجل ذلك.

وإن استنهاض طاقات الكتلة الشعبية وتعبئتها، وكذلك تجاوز آثار خيبات التجارب السابقة التي لازالت حاضرة في الذاكرة الجماعية ومؤثرة بشكل سلبي، وكسب ثقة المجتمع المدني لصالح المشروع التحرري التقدمي، تقتضي أول ما تقتضيه توحيد كلمة كل فصائل الحركة التقدمية بشكل جدي ومسؤول حول مطالب وأهداف يتفق عليها الجميع ويلتزم بها التزام الشرف أمام شعبنا.

ونحن لا نسعى هنا إلى المزايدة أو تحميل الحركة التقدمية ببلادنا ما لا يمكن أن تحتمله، لكن على العكس من ذلك: ننطلق من الواقع الملموس ومن حقيقة تلك الحركة، لاستشفاف القاسم المشترك والقاعدة الموضوعية التي يمكن أن يبنينا عليها ائتلافها وعملها السياسي الديمقراطي الوجداني.

وحتى نظل موضوعيين ننطلق في تحديد القاسم المشترك من قراءة لمواقف فصائل الحركة التقدمية، كما هي معلنة رسميا من طرفها، ومنصوص عليها في برامجها ومواقفها العلنية.

ومن خلال هذه القراءة المتأنية الموضوعية، لانعتقد أننا نغالي في شيء إذا ما قلنا أن فصائل الحركة التقدمية على تعددها واختلاف مشاربها ومساراتها التاريخية، تلتقي كلها وتحقق إجماعا حول ثلاثة أهداف سياسية مستعجلة يطالب وينادي بها الجميع، وهي:

■ المراجعة الشاملة للدستور في اتجاه إرساء أسس دولة الحق والقانون والديمقراطية، وإقرار سيادة الشعب، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان نظريا وعمليا، وسن حقوق المواطنة كاملة، وضمان مؤسسات تمثيلية منتخبة بشكل حر ونزيه بدون تدخل الداخلية، وإقرار مبدأ تعيين الوزير الأول والحكومة من الأغلبية البرلمانية المنبثقة من صناديق الاقتراع، ومبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وليس العكس، باختصار وضع الأسس الفكرية والسياسية والقانونية ولو في صيغتها الأدنى.

■ إلغاء نتائج انتخابات 1993، وإعادة انتخاب مؤسسات تمثيلية فعلية، بدون غش ولا تدخل الداخلية، وتحت إشراف هيئة وطنية مستقلة تتمتع بمصداقية وتضمن نزاهة الانتخابات.

■ استكمال مكسب العفو العام بكشف الحقيقة كاملة عن مصير المختطفين ومتابعة المسؤولين عن الاختطاف ومعاقتهم، وتعويض العائلات مع حفظ الكرامة والحرية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين لازالوا في السجون وتمتع كافة المنفيين بحق العودة وحرية التنقل بدون استثناء.

وللتوضيح فإننا لسنا هنا بصدد طرح برنامج متكامل لقيام جبهة وطنية ديموقراطية، والتي سبق أن طرحنا وجهة نظرنا بشأن المبادئ والضوابط والمقاييس المؤسسة لها، لكن هذه النقاط الثلاث تشكل في اعتبارنا أهدافا سياسية جوهرية نرى إمكانية وضرورة الائتلاف والوحدة النضالية حولها (الآن وليس غدا) وتجميع كافة الفعاليات السياسية والنقابية والاجتماعية والحقوقية والثقافية حولها، وكذلك الفرز الموضوعي بشأنها داخل الحركة التقدمية بصفة عامة.

فبدون إرساء أسس الديمقراطية المتعارف عليها، ولخروجنا من عهد الرعايا لندخل عهد المواطنين الراشدين المسؤولين، ستستمر الأزمة السياسية في التطور والاستفحال، ولن ينفع معها استبدال أو تناوب الوزراء وتغيير وتكليف الحكومات والأغليات البرلمانية في ظل نفس الإطار الذي تجاوزه الركب تاريخيا. وكذلك الشأن بالنسبة للترقيعات الاقتصادية والاجتماعية التي لن تشفي الجرح العميق ولن تخفف من عواقبه على الذات بكاملها. وليس هناك من نمو حقيقي ومن سلم اجتماعية بدون سيادة الشعب وما دامت أجهزة الدولة مشدودة لخدمة الأقلية على حساب الأغلبية، وما دامت جل مواقع السلطة الاقتصادية والإدارية والسياسية محتكرة عبر الزبونية والوسائل المشكوك فيها، وما دامت عشرات الآلاف من الشباب حملة الشواهد العليا محرومة من المساهمة في تنمية وطنها، مع ما ينتج عن ذلك من تدمير شخصي وانعكاسات وخيمة على الوسط العائلي والنسيج الاجتماعي بمزيد من الشرخ والتمزق.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع، ومع الإبقاء على التحول الديمقراطي الضروري تاريخيا معاقا مكبلا، تستمر الأزمة السياسية في تغذية الأزمة الاجتماعية، وتحضير التربة والمناخ لاحتضان الأمراض الاجتماعية والظواهر الرفضوية والظلامية المتطرفة بكل تلاوينها، ويتبلور الاختيار بأكبر جلاء ما بين بديلين لا ثالث لهما:

■ فإما إدامة السياسة الرسمية المفروضة منذ الاستقلال، ولعبة الديمقراطية المغشوشة التي ترافقها، وبالتالي تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفع بها نحو ما لا يحمد عقباه،

■ وإما تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود وكسر الحلقة المفرغة بإصلاحات سياسية عميقة تمكن البلاد من ولوج طريق النمو والتقدم.

والحقيقة أن عامل الزمن ليس في صالح الديمقراطية وكذلك الشأن بالنسبة لنمو البؤس والشقاء واستفحالها. وكلما تمادت الاختيارات والسياسة الراهنة كلما تطورت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نحو نقاط اللارجعة، وزادت ورقة التحول الديمقراطي غلاء وثقلا وخطورة. ومن ثم، مرة أخرى، الأهمية التاريخية لتوحيد نضال كافة القوى الحية ببلادنا في إطار النضال الديمقراطي الواسع النطاق.

جدلية الوحدة والاختلاف

وكما هو معروف فإن حزب الطليعة يدعو إلى إقامة جبهة للنضال من أجل الديمقراطية وهو لازال متشبثا بهذا الشعار مثابرا مناضلا من أجل تحقيقه. هذا مع الوعي الكامل بالفوارق أو الاختلافات التي تميزه عن الأطراف السياسية الأخرى، وبصرف النظر عن برامجه وتوجهاته الإيديولوجية الخاصة التي لا تمنع عمله الجبهوي في أي حال، بل تحث عليه وترى فيه ركنا أساسيا من أركانها.

لكن التحليل الموضوعي للظرف السياسي الحالي، خاصة بعد وصول مسلسل التوافق والتراضي إلى نهايته، يوضح لنا أن هناك إمكانية فعلية عاجلة للم شمل كافة القوى الحية ببلادنا حول الأهداف السياسية الثلاث المذكورة أعلاه، خدمة وتمهيدا لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة، تضم كافة الفصائل والفعاليات الديمقراطية حزبية كانت أم غير حزبية، وفق برنامج جبهوي متكامل، والتي ستظل بشأنها يد حزب الطليعة ممدودة لكل المخلصين الواعين للتواقين إلى خدمة وطنهم وشعبهم.

هذا مع إدراكنا ووعينا بأن إحدى العراقيل الأساسية في قيام جبهة عريضة من هذا القبيل لازال يكمن في تأثير سياسة الحكم داخل بعض الأحزاب، واستقطاب نخب سياسية داخلها لصالح تلك السياسة، وبالتالي تردد وتأرجح خطها الرسمي بين مواقف مساومة تارة، وأخرى وطنية ديمقراطية تارة ثانية، وذلك حسب موازين القوى ومثانة أو ضعف المد الجماهيري الشعبي.

هذا ومع تواجد القاسم المشترك السياسي المعلن في برامج فصائل الحركة الديمقراطية مجسدا على الأقل في الأهداف الثلاث المذكورة، فإن تلك الفصائل تختلف لا محالة حول طرق تحقيق تلك الأهداف، والتكتيك الصحيح الذي يخدمها، خلافا ظاهرا بينا، لكن تلك الأهداف تبقى موضوعية معلقة قائمة الذات. ومن الصحي والإيجابي من الناحية المنهجية في العمل الجبهوي السعي إلى الوحدة والالتفاف حولها، والنضال الديمقراطي

الوحدوي، من أجلها، ثم يبقى شعبنا هو الحكم في نهاية المطاف وهو القادر على إصدار الأحكام على كل طرف وفصيل، ودرجة التزامه بالشعارات التي يطلقها والأهداف التي يلتزم بها أمام الجماهير، ودرجة تطابق أقواله مع أفعاله، ومستوى عطائه وكفاحه.. وهو القادر في نهاية المطاف على فرز أصدقائه وخدامه المتفانين من خصومه الظاهرين أو المستترين.

والرهان في العمل الجبهي الوحدوي يبقى عالقا في النهاية بالمناضلين والمسؤولين المخلصين داخل كافة الأحزاب والفصائل، الذين نخاطبهم بلغة الصدق والأمانة، والذين سيلتقون حتما في خندق النضال الديمقراطي الوحدوي وعبر محك الواقع والممارسة المعاشة.

لقد قاطع حزب الطليعة من جهته مسلسل تزوير الإدارة الشعبية منذ بدايته، واعتبر أن تركيته في غياب الشروط الدستورية والسياسية الأدنى هو بمثابة تركية أدبية وسياسية للتزوير، والتورط والمساهمة فيه، والخروج عن المبادئ الأولية التي يجب أن يتقيد بها كل ديمقراطي. كما أن حزب الطليعة يعتبر من وجهة نظره الخاصة، والتي يتقاسمها مع أطراف وفعاليات أخرى، أن وضع دستور ديمقراطي للبلاد لا يمكن أن يتم إلا من خلال مجلس تأسيسي منتخب بشكل حر ونزيه.

بينما اعتبرت بعض الفصائل الأخرى أن بإمكانها تحقيق الإصلاح الديمقراطي بالمشاركة في الانتخابات وحتى في الحكومة. وهذا خلاف موضوعي واضح للعيان، لا يتم حله إلا بالاحتكام لنتائج الممارسة العملية التي تحكم بذاتها على صحة هذا الموقف أو ذلك، وتجاوبه مع مصلحة وشعور الجماهير.

وهاهي التجربة العملية قد أصدرت حكمها وأظهرت فظاعة وبهتان التوافق والتراضي، وتعتت الطبقة الحاكمة في فرض سياستها وعزمها على تركيب النخب أمام تلك السياسة. فعادت كل فصائل الحركة الديمقراطية بدون استثناء لتجابه الحقيقة والواقع العنيد، ذلك أنه لا مناص من طرح الأساس: التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية الأساسية وغيرها دوران في الحلقة المفرغة...

وإجماع فصائل الحركة الديمقراطية -استنادا لترحها الرسمي المعلن على الأقل- حول ضرورة التغيير الدستوري والسياسي، بعد إخفاق تجارب التوافق والتراضي في ظل الديمقراطية المغشوشة، لا يمكنه إلا أن يسعدنا، وهو مكسب لنا جميعا نعتز به وندعو كافة القوى إلى مزيد من الالتفاف حوله قولاً وفعلاً، وإلى ترجمته إلى حوارات صريحة فيما بينها توضح نقاط الخلاف وتطوقها وتبرز نقاط الالتقاء وتعززها، واتفاقات عملية ملموسة وأعمال وتحركات نضالية مشتركة، وتجنيد جماهيري واسع النطاق يخدم هذا التوجه ويحصنه ويحميه من أي ارتداد. هذا مع الوفاء بالكلمة والوعد المقطوع أمام الشعب، واستخلاص العبرة من التجربة، وتوجيه كل السهام ضد خصوم الشعب وأعداء الديمقراطية، بدل إهدار الطاقات في المعارك الهامشية، ذلك أن الشعارات لا تكفي، ولا بد من مصاحبتها بالعمل والممارسة المطابقة لها، وجماهيرنا لن تفهم ولن تغفر من جديد لكل من ارتد عن موقفه بعد أن جندها ودفع بها للنضال والتضحية من أجله.

المسؤولية التاريخية

هذه في اعتقادنا هي مجمل النظرة الواقعية الموضوعية لمسألة النضال الديمقراطي الوجودي في الظرف الراهن. وفي اعتقادنا كذلك أن التقاف الجميع حول الأهداف السياسية الثلاث، والقابلة للإغناء والنقاش بطبيعة الحال في ضوء الحوارات الثنائية والجماعية، هو من مصلحة الجميع، حتى بحضور المصلحة الذاتية، لأن في توحيد الكلمة وتكتيل الطاقات وتجميعها قوة وحماية وحصانة كما هو معروف.

وإذا تملكت كل فصائل الحركة الديمقراطية وعيها واهتدت إلى خدمة مصلحة الوطن والشعب ووضعها فوق أي اعتبار، فإن عليها أن تحدد حدود الوطنيين المجاهدين، لأن أوضاع البلاد والأزمة الخائفة التي تعيشها لا تستدعي أقل من حركة وطنية ديمقراطية وحدوية جماهيرية واسعة النطاق، تجند كل فئات شعبنا حول برنامج جبهوي للنضال من أجل الديمقراطية، وذلك في شكل ميثاق يسطر بشكل علمي موضوعي وواقعي الأهداف الديمقراطية المشتركة والضرورية تاريخياً، ويوحد كلمة الديمقراطيين حولها، ويضع الخط الفاصل مع خصوم الشعب والمعمرين الجدد وأعداء الديمقراطية، ميثاق يتلزم به الجميع أمام الشعب ويتعهد بعدم التنكر له ولا التخلي عنه أبداً.

ولن يفوتنا أن نؤكد مرة أخرى على الأساس الموضوعي الواقعي للأهداف الديمقراطية التي يجب الالتفاف حولها، استفادة من تجربة الحركة الوطنية نفسها، أما الإحراجات السياسية والسيكولوجية فقد تشكل عامل إجهاض وردة في حالة تغييب ذلك الأساس.

والحقيقة أن عوامل الإجهاض قائمة موجودة في الظرف الراهن، رغم تضافر كل العوامل الموضوعية لصالح التغيير الديمقراطي التاريخي، ونحن لسنا في مأمن من "ايكس لبيان" جديدة كعملية تجهيز الديمقراطية التي تحبل بها أوضاعنا، وتؤخر التحرر والانعتاق من جديد. وقد تشارك في الإجهاض هذا عدة أطراف وعوامل داخلية وخارجية، وتسخر له أساليب التهريج السياسي والإحراجات البهلوانية، وتستبدل البرامج الموضوعية الصحيحة بالخرافات والأسطورات، على غرار تلك التي صنعت وأطلقت إبان الكفاح الوطني لتغييب البرنامج التحرري الفعلي واستبداله بأنصاف الحلول السلبية وتحويل أنظار الجماهير عن مصالحها الموضوعية وتغذية عواطفها ومشاعرها بالأساطير، وذلك بهدف التمويه على "دخول الاستعمار من النافذة بعد أن خرج من الباب".

فالأوضاع لا تخلو من خطورة وهي منفتحة على المنزلاقات والمتاهات... كما أن التاريخ لن يغفر ثانية لكل من عرض كفاح شعبنا الصبور للنكسة والارتداد من جديد.. هذه الأوضاع توفر في الوقت نفسه إمكانيات هائلة للعمل الوجودي الديمقراطي الجدي، ولتحقيق مكاسب ديمقراطية هامة تفتح عهداً جديداً في بلادنا... ومن هنا المسؤولية التاريخية الملقة على عاتق كافة الديمقراطيين المخلصين.

الطريق العدد 258 - 20 مايو 1995

العدد 259 - 3 يونيو 1995